

الكتل الشيعية العراقية تلوح بعدم التصويت لحكومة مصطفى الكاظمي

الأحزاب الموالية لإيران تسعى للإبقاء على حكومة عبدالمهدي المستقيلة

تساور الأحزاب الموالية لإيران في العراق برفض الفريق الحكومي المنتظر لرئيس الوزراء مصطفى الكاظمي بهدف الإبقاء على الحكومة المستقيلة التي يرأسها عادل عبدالمهدي، في وقت لم يحدد فيه البرلمان العراقي بعد موعد الجلسة المخصصة للتصويت على حكومة الكاظمي.

بغداد - مع اقتراب عقد الجلسة العامة للبرلمان العراقي للتصويت على حكومة رئيس الوزراء المكلف مصطفى الكاظمي بدأت تتضح الصورة تدريجياً، حيث تشير كل التوقعات إلى تخلي الأحزاب والمليشيات الشيعية الموالية لإيران عن الكاظمي الذي رشحته في البداية لهذا المنصب.

ويشير مراقبون إلى أن تخلي الكتل البرلمانية الموالية لإيران عن الكاظمي في هذا الظرف يؤكد أن ترشيحه لا يعدو أن يكون ترشيحاً شكلياً للتخلص من رئيس الوزراء المكلف السابق عدنان الزرفي، ومن ثمة الانقلاب عليه للإبقاء على الحكومة المستقيلة التي يقودها عادل عبدالمهدي.

واتبعت القوى السياسية العراقية الخاضعة لإيران تكتيكاً مألوفاً، يقوم على التشكيك التدريجي في الية المفاوضات المكلفين بتشكيل الحكومة، وصولاً إلى لحظة التصعيد النهائي ضدهم. وبعد تسريب قائمة أولية تضم البعض من مرشحي الكاظمي لشغل

حقوق وزارة، قال أعضاء في الأحزاب والمليشيات الشيعية الموالية لإيران، إن الأسماء لا ترقى إلى مسؤولية مواجهة أعباء المرحلة الحالية، التي تشهد تحدياً مزدوجاً يتمثل في وباء كورونا وانهايار أسعار النفط، وما يرتبط بذلك من أزمات مالية.

القوى الشيعية فشلت في التعرف على نواب الكاظمي بشأن المرشحين لحقبيتي الدفاع والداخلية وهو ما ضاعف خشيتهما

ويقول مراقبون إن هذه الأطراف التي خولت الكاظمي علناً اختيار أعضاء فريقه بحرية راحت في السر تفاوضه على حصصها منفردة، وعندما رفض الإصغاء تحول إلى خصم لها.

والأربعاء اجتمع الكاظمي بالقوى الشيعية، وعرض عليها جزءاً من مرشحيه لشغل الحقائق في الحكومة وتقول مصادر مطلعة على كواليس المفاوضات، إن القوى الشيعية المقربة من إيران فشلت في التعرف على نواب الكاظمي بشأن المرشحين لحقبيتي الدفاع والداخلية خلال مفاوضات الأيام الماضية، وهو ما ضاعف خشيتهما. وتخشى هذه القوى أن يستخدم الكاظمي وزارتي الدفاع والداخلية، في حال عين فيهما وزيرين مستقلين عن نفوذ الأحزاب، لضرب المليشيات الموالية لإيران، ما يعني خسارة طهران لأهم أزرعها في العراق.

وتضم قائمة القوى الشيعية التي انقلبت على الكاظمي بعد تأييده منظمة بدر، بالرغم من أن الأبناء تشير إلى أن زعيمها هادي العامري وعد المكلف بأنه سيعممه شخصياً.



تمهيد للإطاحة به برلمانيا

إصداره تخويلاً علنياً للمكلف بأن يختار وزراء كما يريد. ويقول مراقبون إن هذا الانقلاب من قبل القوى الموالية لإيران على الكاظمي يستتبع ربما إعادة تشكيل خارطة التفاهات السياسية في العراق، إذ ما زال الحيز الشيعي الأكبر، والأكثر عدداً في البرلمان، لم يحسم أمره تجاه المكلف، وسط ترجيحات بأنه سيواصل دعمه حتى النهاية. ويضم هذا الحيز كتلة سائرون التي يرعاها رجل الدين الشيعي مقتدى الصدر، وهي أكبر كتل البرلمان العراقي، وتحالف النصر بزعامة عماد الحكيم السابق حيدر العبادي. وتقول المصادر إن هذا الحيز قد يوفر قرابة 90 نائباً خلال جلسة منح الثقة لحكومة الكاظمي. وبالنظر إلى الإجماع شبه الكامل بين القوى السياسية السنية والكردية على دعم الكاظمي، فإن جلسة منح الثقة قد تشهد حضور نحو 200 نائب، من أصل

وتضم القائمة كذلك حركة عصائب أهل الحق بزعامة قيس الخزعلي المطلوب للولايات المتحدة بتهم إرهابية، ومليشيا كتائب حزب الله التي أسسها الحرس الثوري الإيراني، وائتلاف دولة القانون الذي يقوده نوري المالكي.

وتقول النائبة عن تحالف الفتح ميشاق الحامدي، "حكومة الكاظمي، حسب القوائم المسربة، تضم الكثير من المرشحين الجدد وآخرين لا يمتلكون أي مؤهلات"، معتبرة أن "اختيار الوزراء بهذه الطريقة يخلق أزمة سياسية جديدة بين الكتل البرلمانية ولا ينصف الاستحقاقات الانتخابية التي كفلها الدستور، مما يؤكد التعامل بازدواجية في اختيار المرشحين".

واعادت الكتل السياسية استخدام مصطلح "الاستحقاق الانتخابي" لوصف حصتها المنتظرة في الحكومة، خلال مرحلة المفاوضات، ما يعني أن تحالف الفتح القريب من إيران يفترض عن حصته ضمن حكومة الكاظمي، بالرغم من

دعم إماراتي للسودان في خضم تفشي كورونا

الخرطوم - بحث ولي عهد أبوظبي الشيخ محمد بن زايد مع رئيس مجلس السيادة الانتقالي السوداني عبدالفتاح البرهان ورئيس الحكومة عبدالله حمدوك قضايا التعاون الثنائي بين الإمارات والسودان في وقت تترز فيه الخرطوم تحت وطأة أزمة كورونا والخيز، بالإضافة إلى الصعوبات الاقتصادية التي تخاطر السودانين.

ومنذ نجاح الثورة السودانية في عام 2019 تواصل الإمارات دعمها لتجربة الخرطوم الرامية إلى إرساء ديمقراطية مستقرة وتداول سلمي على السلطة. وبحث الشيخ محمد بن زايد، مع البرهان وحمدوك التعاون الثنائي وقضايا إقليمية.

جاء ذلك خلال اتصالين هاتفيين أجرهما ولي عهد أبوظبي مع البرهان وحمدوك مساء الجمعة.

وشكر حمدوك الشيخ محمد بن زايد على دعمه ودعم دولة الإمارات المتواصل للسودان وهناك بحلول شهر رمضان، متمنياً دوام الرفاهية والتقدم للنسب الإماراتي. وتأتي المكالمات كذلك في ظل أزمة اقتصادية يعيشها السودان مع تصاعد الخوف من تفشي وباء كورونا، حيث أعرب مجلس الأمن الدولي الجمعة عن "القلق إزاء تداعيات جائحة فيروس كورونا المستجد على الوضع الاقتصادي والاجتماعي والإنساني في السودان". ويعيش السودان الذي سجل 174 إصابة بكوفيد-19 و16 حالة وفاة على وقع أزمة خبز حيث تتكرر مشاهد الطوابير أمام المحلات للحصول على الخبز.

وكانت الإمارات سباقة إلى جانب السعودية في ترسيخ قيم التعاون والتضامن مع الخرطوم من خلال الإمدادات الغذائية، التي شملت مؤناً من القمح وغيره، والتي وصلت إلى السودان قادمة من أبوظبي التي تحاول الإسهام في تحسين الانتقال الديمقراطي في الخرطوم.

وبالإضافة إلى مدها بشحنات من المؤونة تودع أبوظبي أموالاً طائلة في خزانة السودان في محاولة للقضاء على الأزمة الاقتصادية التي تخفق الخرطوم وتعصف بعمليةها السياسية.

وأودعت الرياض وأبوظبي في أكتوبر الماضي 500 مليون دولار في خزانة السودان في محاولة لإخراج البلد من النفق الاقتصادي المظلم. وذلك من النفق الاقتصادي المظلم. وفي أثناء ذلك يكابد السودان من أجل تأمين انتقاله الديمقراطي حيث اتهم البرهان الجمعة أحزاباً سياسية بتشكيل خلايا داخل المنظومة العسكرية بالبلاد. وعزلت قيادة الجيش في 11 أبريل 2019 عمر البشير من الرئاسة، والذي حكم السودان من 1989 حتى 2019، تحت ضغط احتجاجات شعبية مناهضة لحكمه.

غضب الأكراد يتصاعد بعد إقالة رؤساء بلدياتهم في تركيا

لتدمير شرعيته". ودافع فاروق كيليتش، رئيس شعبة ماردين في حزب العدالة والتنمية بزعامة الرئيس أردوغان، عن الإجراءات التي اتخذتها الحكومة قائلاً "في الحقيقة رؤساء البلدية هؤلاء كانوا ممثلين عن تعديل" في إشارة إلى جبل قنديل، مقر قيادة حزب العمال الكردستاني في شمال العراق، وأضاف "لم يكن أي منهم يتحدث بحرية".

وتتهم الحكومة بانتظام رؤساء البلديات المنتخبين من صفوف حزب الشعوب الديمقراطي بوضع أموال بلدياتهم تحت تصرف حزب العمال الكردستاني.

وتعد أنقرة وحلفاؤها الغربيون حزب العمال إرهابياً بسبب حركة التمرد التي يخوضها منذ عام 1984. ولكن سينكلير ويب قالت إن الحكومة تسعى إلى "إزالة جميع الفروق بين حزب الشعوب الديمقراطي الذي يحترم قواعد الحياة البرلمانية وممثلته المنتخبين من جهة، والتنظيم المسلح من جهة أخرى".

ويصر إرين كيسكين، من جمعية حقوق الإنسان ومقرها أنقرة، أن هناك سبباً "اقتصادياً" لإقصاء رؤساء البلديات الأكراد، باعتبار أن بعض البلديات تحصل موارد ضخمة. وبشكل أكثر وضوحاً، اتهم نائب رئيس حزب الشعوب ساروهان أولوتش الحكومة بسحب عائدات البلديات لدعم شبكتها ومؤيديها. وقال إن الحكومة "تستخدم الإيرادات التي تحصلها الإدارات المحلية لتقوية نفسها".

الثانية التي يستبدلون فيها رؤساء البلديات المنتخبين بإداريين معينين". وشاطره عبدالعزيز (57 عاماً)، أحد الجالسين في المقهى، الرأى قائلاً "لا أحد يستمع على أي حال. ليس لدينا من نشكو إليه. الحاكم يجلب لنا الموز عندما نحتاج إلى الخبز".

ونفى حزب الشعوب الديمقراطي وجود أي صلة بين رؤساء البلديات الذين ينتمون إليه وحزب العمال الكردستاني ووصف عزلهم بأنه "هجوم" ضد الأكراد الذين يمثلون أكثر من 20 في المئة من سكان تركيا.

بعد عام على الانتخابات يدير إداريون، عينتهم الدولة محل الرؤساء المنتخبين، أربعين بلدية من أصل 65 شرق تركيا

كما اتهم الحزب الحكومة بعرقلة مكافحة فيروس كورونا في شرق البلاد "من خلال القمع الذي يمارس ضد المؤسسات الكردية الديمقراطية، ولاسيما البلديات".

وقالت إيما سينكلير ويب، مديرة شؤون تركيا في منظمة هيومن رايتس ووتش غير الحكومية المدافعة عن حقوق الإنسان، "التهامات الملققة ضد حزب الشعوب الديمقراطي تنبع من محاولة سياسية من قبل الحكومة

قد عُزل من منصبه كرئيس لبلدية ماردين في نوفمبر 2016 ووضع قيد الاحتجاز لأكثر من شهرين.

ويعد مرور أكثر من عام بقليل على الانتخابات البلدية الأخيرة، يدير اليوم إداريون، عينتهم الدولة محل رؤساء البلديات المنتخبين، أربعين بلدية من أصل 65 في جنوب شرق البلاد ذي الأغلبية الكردية.

ويرى مراقبون أن هذه الخطوة من الحكومة التركية تهدف إلى إعادة المرشحين من حزب العدالة والتنمية الذين فشلوا في كسب أصوات الناخبين.

وترشح رؤساء البلديات المخلوعون تحت راية حزب الشعوب الديمقراطي الذي تعتبره السلطات التركية واجهة سياسية للتصرد الذي يخوضه حزب العمال الكردستاني ضد الحكم المركزي، وبالإضافة إلى رئيس بلدية ماردين، عُزل كذلك رئيساً بلدية دياربكر، أكبر مدينة ذات أغلبية كردية في تركيا، ومدينة فان.

وفي ماردين، حل حاكم المحافظة الذي عينته الحكومة محل أحمد ترك على رأس بلدية المدينة التي يبلغ عدد سكانها 800 ألف نسمة، ويشكو الكثير منهم من نقص الخدمات والتنمية. وقال صاحب المقهى في ماردين فرات كاياتار "لا أحد يهتم بالقيام بشيء أو يرفع صوته، لا أحد يدري ماذا يمكن أن يحدث لنا غداً".

وأضاف "سيكون من الأفضل عدم تنظيم انتخابات في المنطقة لأنها المرة

ديمقراطياً والمؤيد لقضايا الأكراد، الأمر الذي أثار استياء السكان.

وانتخب أحمد ترك، وهو شخصية شعبية في الحركة الكردية، في أواخر مارس 2019 بنسبة 56.2 في المئة من الأصوات، ولكن الحكومة استعاضت عنه بتعيين شخصية إدارية على رأس بلدية المدينة، بعد أن اتهمته السلطات التركية بأن له صلة بالتمرد الكردي، وهو اتهام عادة ما يوجه للأصوات الغاضبة على الأداء الحكومي أو التي تنتقد الرئيس التركي. والتاريخ يعيد نفسه في تركيا فأحمد ترك البالغ من العمر 77 عاماً كان

إثر النكسة التي مُني بها حزب العدالة والتنمية الحاكم في انتخابات 2019. وفي مقهى صغير في ماردين (شرق) يتغلب الغضب على الإذعان عندما يُطرح الموضوع. ففي أغسطس، أقالته الحكومة رئيس بلدية المدينة المنتخب



الاستياء سيد الموقف